

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٧٧

الخميس، ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ٣٠/٠٩

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد فافيركا
	الصين	السيد لي تشينغ
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	الولايات المتحدة الأمريكية.	السيدة إكيلز – كوري

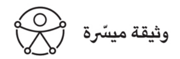
جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) (S/2017/1125)







افتتحت الجلسة الساعة ٣٥/٠٩.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) (S/2017/1125)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/95 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1125، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٠٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥).

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس: حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٠٠ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): في البدء يسرني ويسعدني، السيد الرئيس، أن أعبّر لكم عن السعادة البالغة لي ولبلدي برؤية بلدكم الشقيق يترأس هذا المجلس الموقر لهذا الشهر، شباط/فبراير ٢٠١٨. كما أرجو أن أتقدم بالشكر لسلفكم الممثل الدائم لكازاخستان ولبلده على الإدارة الفاعلة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم. وأرجو كذلك أن أتقدم بالشكر لوفد الولايات المتحدة على تنسيق العمل لمحاولة الوصول لقرار يحظى بتوافق الآراء في مجلس الأمن، كما رأينا للتو، بالنسبة للتجديد السنوي للقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). ويهمنا أيضاً أن نتقدم بوافر الشكر وأجزله لجميع أعضاء هذا المجلس على الوقت الذي تكرموا بإفساحه لي ولوفد بلدي لتبادل الرأي في ما تضمنته فقرات القرار الذي نحن بصدده الآن.

نحن سعداء بأن قرار مجلس الأمن المزمع اتخاذه الآن قد عبَّر عن مجمل تقييم أعضاء المجلس للأوضاع الأمنية والإنسانية والسياسية في دارفور، بما يشير إلى التحسن المطرد الذي ظلت تشهده الأوضاع في ولايات دارفور الخمس، بما فيها منطقة جبل مرة التي بدأت تدب فيها الحياة من جديد بفضل المجهودات المشتركة بين الحكومة السودانية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والشركاء الإنسانيين حيث شهدت منطقة جبل مرة انضمام العديد من قادة وقوات حركة المتمرد عبد الواحد محمد نور إلى مسيرة السلام بقيادة الطيب بشار وغيره. ونؤكد هنا على سعي الحكومة الجاد إلى تعزيز السلام في جبل مرة وكل دارفور عبر الحوار والتفاوض السلمي ونرحب بكل العائدين من الحركات المسلحة إلى قافلة السلام، دعما للأمن والاستقرار وإسهاماً في إعمار البلد.

أجاز مجلس الأمن قراره ١٥٩١ (٢٠٠٥) في عام ٢٠٠٥، أي قبل ١٢ عاماً. وقد شهدت هذه الأعوام فترات من الهدوء وأُخرى من التصعيد حتى عام ٢٠١١، الذي حسمت فيه الأطرافُ النزاعَ بتسوية سلمية متفاوض عليها، أشرفت عليها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية وشركاء السلام. وبعدها، كما تدل على ذلك تقارير العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وتقارير فريق الخبراء، شهدت دارفور تحسُّناً مُستمراً تزيد وتيرته عاماً إثر عام حتى يومنا هذا، في العام ٢٠١٨، وقد شهِدت مداولاتكم، كما أعلم، إقراراً عاماً من عضوية المجلس السابقة وعضويته الحالية بهذا التحسن المطرد الذي نقل دارفور من مرحلة حفظ السلام إلى مراحل الاستقرار والتنمية وبناء للسلام .

لذلك، فإنني لا أحسب أن أحداً يختلف معي هنا في أن قرارات مجلس الأمن، في نهاية المطاف، يجب أن تنسجم مع التقييم العام من قبل عضويته ومن قبل آليات الأمم المتحدة المختلفة عن تحسُّن الأوضاع بدرجة سمحت بالتنفيذ المتدرج والممرحل لاستراتيجية خروج العملية المختلطة. وعليه فقد كنا نرى ضرورة أن يشتمل قراركم هذا على مراجعة نظام العقوبات المفروضة على دارفور منذ العام ٢٠٠٥ والبدء في إنهاء ولاية فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بصورة متدرجة تتوافق وتتفق تناسبياً مع الأوضاع في دارفور ومع ما خلص إليه مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بموجب القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧). وأود أن أستدعي هنا ما أورد السيد رئيس لجنة العقوبات السابق السفير فلاديمير يلتشنكو في التقرير الدوري ربع السنوي الذي قدمه لمجلس الأمن يوم ٢٠١٧/٧/٢٧ حيث قال: ”وكما ذكرت في تقرير زيارتي، أعتقد أنه ينبغي أن تستعرض جميع جهود الأمم المتحدة في دارفور – سواء كانت عمليات حفظ سلام أو جزاءات – على نحو مثالي، بطريقة تكميلية، لكي تعكس الحالة الراهنة على الأرض“، وهو ما أكده مرة أخرى في خطابه الأخير المقدم لمجلس الأمن يوم ٩ أيلول/ديسمبر ٢٠١٧ بمناسبة انتهاء فترة رئاسته للجنة العقوبات. هذا تقرير هام وجوهري وأساسي وهو الذي يشكل في حقيقة الأمر مرجعية أساسية لمجلس الأمن لمراجعة العقوبات المفروضة منذ عام ٢٠٠٥، التي عفا عليها الزمن. كما أن مراجعة العقوبات بغرض إلغائها نهائياً يعالج مشكلة أساسية يعاني منها نظام الأمم المتحدة وهي تعدد الآليات الموضوعة لأمر واحد وتضاربها وتداخلها. ونحن من خبرتنا في السودان، نعاني من ذلك ونعلم تماما العواقب التي يشكلها.

ذكر تقرير فريق الخبراء أن ما تبقى من مجموعات مُسلّحة أصبحت تنشط خارج حدود دارفور في ليبيا وجنوب السودان وأنها تُموِّل نفسها بالارتزاق والاتجار بالبشر وخطف الرهائن وجباية الأموال بالقوة. هذه هي وسائل تمويل الجماعات المُسلّحة التي أقر بها فريق الخبراء، والتي يجب إدانتها من قبل مجلس الأمن بذات القدر الذي تجده هذه الأعمال المُشينة من إدانة من المجتمع الدولي ومن إدانة في الاتفاقيات الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأرجو الإشارة هنا إلى أن هذه الحركات، بما تمارسه من أعمال تهدد السلم والأمن في الإقليم، يجب أن تعامل على أنها تهديد إقليمي مثلها مثل الحركات الإرهابية التي تنشط في هذه المنطقة. كما أن هذه الأعمال العابرة للحدود الدولية تحول طبيعة النزاع وتكييفه من نزاع داخلي إلى نزاع دولي يجب مجابهته على هذا الأساس.

تمضي الحكومة السودانية في خططها لتعزيز وجود سلطة الدولة في المناطق التي تأثرت بالنزاع، حيث تعلمون أن الحكومة السودانية قد أطلقت، عبر أجهزتها المختلفة، حملة لجمع السلاح تحت إشراف السيد نائب رئيس الجمهورية وقد أحرزت هذه الحملة نجاحاً كبيراً وخلقت بيئة داعمة ومحفزة لتعزيز الأمن والاستقرار، وكل هذا تحقق بجهد وإرادة المواطنين والحكومة الذاتية والتعاون مع العملية المختلطة. كما تبذل الحكومة جهوداً

أخرى لتعزيز الوجود الشرطي والعدلي في كل أنحاء دارفور لمعالجة آثار الصراع. ونرجو أن تسهم هذه الجهود في دفع العملية السياسية ونجاحها، بمشاركة كل أطراف النزاع بصورة موضوعية ومن دون شروط مسبقة، سعياً بصدق للانضمام لعملية السلام في دارفور. كما أرجو أن أسترعي كريم انتباهكم لعدم السماح بارتهان استكمال السلام النهائي لفئةٍ أو لشخصٍ وأن تُطبق عليهم موجبات القانون الدولي القاضية بمنع وتحريم التوسل بالعُنف لتحقيق أيّة غاية سياسية مهما كانت. ويأمل وفد بلدي أن يضطلع المجلس بدوره المرتجى في معاقبة الذين يعوّقون تحقيق السلام في دارفور، ويتسببون في إطالة أمد معاناة أهلنا هناك، وعلى رأسهم رئيس حركة تحرير السودان، عبد الواحد نور، الذي ظل دائم التعنت والرفض، حتى هذا اليوم، لكل دعوات الحوار والتفاوض متحصناً بدعم وإيواء يجده من البعض بما يتعارض مع السلام والاستقرار في بلدي وفي العالم.

إن مجلس الأمن يعتمد، في فرضه للعقوبات الدولية في وضع ما أو في بلد ما، على قرار يسبق فرض هذه العقوبات. وهذا ما حدث بشأن الوضع في دارفور. والآن قرر المجلس أن الوضع الذي استلزم واستوجب القيام بتدابير عديدة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قد عاد إلى طبيعته، مقرراً تنفيذ استراتيجية خروج ممرحلة.

لا ينبغي أن يظل نظام الجزاءات منفصلا ومنفصما عما قرره مجلس الأمن بشأن الوضع في دارفور في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

إلى جانب ذلك، فلعل الأعضاء يدركون أكثر مني أن مجلس الأمن يعتمد على تدابير متباينة ومختلفة لمعالجة الأوضاع الشبيهة بالوضع الذي ساد في دارفور. ففي بعض الحالات، لم ينشئ المجلس فريقا للجزاءات من أساسه. وفي حالات أخرى، اكتفى بخبير واحد. ونرى من المنطقي أن يعمد المجلس الآن إلى العمل بهذه الطريقة التي يستغني فيها عن مهمة فريق الخبراء اعتمادا على حقيقة عودة الأحوال إلى طبيعتها وسيرتها الأولى لما قبل عام ٢٠٠٣، واعتمادا على ممارساته وتقليده السابق الذي ذكرناه.

وأرجو أن نستذكر سويا الآن ما أوردناه أمام المجلس في شهر كانون الثاني/يناير الماضي بأن التمييز السياسي الذي تعاني منه بعض الدول على أساس سياسي بحت يجب ألا يُسمح به، ونحن على ثقة بأن مجلس الأمن، والذي يقف الآن على إرث زاخر من الإنجازات في تاريخه الممتد، سيراعي ذلك تماما.

ختاما، يرحب وفد بلدي بفريق الخبراء وتقريره ويؤكد استعداده للتعاون معه وتيسير مهمته بصورة كاملة. وقد أثبت العام الماضي مدى جدية حكومة السودان والتزامها بالتعاون الكامل مع فريق الخبراء وتوفير المناخ الملائم لإنجاح عمله وتمكينه من جمع ورصد المعلومات من مصادرها الحقيقية على الأرض عبر زيارات أعضائه المتكررة للسودان، وهي تأمل في المقابل أن يلتزم فريق الخبراء بالتفويض الممنوح له ويعمل بمهنية وحيادية وشفافية وأن يعتمد في معلوماته على مصادر موثوق بها ويبتعد عن المصادر المفتوحة، وأن تعكس تقاريره حقيقة الأوضاع على الأرض في دارفور وأن تدعم استكمال عملية السلام في دارفور.

رفعت الجلسة الساعة ٥٠/٩.